



الأمم المتحدة

تقرير مجلس مراجعي الحسابات
عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المجلد الخامس
المخطط العام لتجديد مباني المقر

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والسبعون
الملحق رقم ٥



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مجلس مراجعي الحسابات
عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

المجلد الخامس
المخطط العام لتجديد مباني المقر



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

المحتويات

الصفحة

٤	كتاب الإحالة
٤	المخطط العام لتحديد مباني المقر: وقائع رئيسية
٦	موجز
٩	ألف - معلومات أساسية
١٠	باء - الوضع المالي للمشروع
١٥	جيم - الجدول الزمني للمشروع ونطاقه
١٦	دال - إدارة المجتمع
٢٠	هاء - تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدّد
٢٢	واو - المرافق الترفيهية
٢٤	زاي - شكر وتقدير
	المرفق
٢٥	الأول - حالة تنفيذ التوصيات لغاية السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
٢٩	الثاني - الدروس المستفادة من المخطط العام لتحديد مباني المقر

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس
مجلس مراجعي الحسابات

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتحديد مبادئ المقر للسنة
المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(توقيع) راجيف ميهريشي
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

المخطط العام لتجديد مباني المقر: وقائع رئيسية

التكلفة النهائية المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر
(باستثناء تجديد مبني مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي)

٣,٩٠٢ ملايين دولار

النطاق

أُنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	مبنى الأمانة العامة
أُنجز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	مبنى الجمعية العامة
أُنجز في آذار/مارس ٢٠١٣	مبنى المؤتمرات
أُسقطا من نطاق المخطط العام في آذار/مارس ٢٠١٥	مبنى المكتبة والملحق الجنوبي
أُنجز في شباط/فبراير ٢٠١٧	هدم مبنى المرج الشمالي المؤقت
أُنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	تنسيق المناظر الطبيعية في المرج الشمالي
أُنجز في شباط/فبراير ٢٠١٧	الأعمال المتعلقة بالأمن عند الشارع ٤٢
أُنجز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	الأعمال المتعلقة بالأمن عند الشارع ٤٨

موجز

معلومات أساسية

١ - المخطط العام لتجديد مباني المقر مشروع معقد وعالي القيمة يهدف إلى تحديث مباني مقر الأمم المتحدة وتحسين الكفاءة في تشغيلها دون تعطيل العمليات اليومية. وقد وافقت الجمعية العامة على المشروع في عام ٢٠٠٢ (انظر قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢)، ورصدت له ميزانية أولية قدرها ١ ٨٧٧ مليون دولار، مع توقع إنجازه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد أُنجزت المباني الرئيسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفقا للبيانات التي قدمتها الإدارة.

٢ - وبعد إنجاز جزء كبير من الأعمال في المباني الرئيسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، شغلها موظفو الأمم المتحدة من جديد، ونُقلت المسؤولية عن تشغيل المجمع وصيانته إلى مكتب خدمات الدعم المركزية في إدارة الشؤون الإدارية. وأُنجزت أعمال التشييد المتعلقة بالأنشطة المتبقية من المشروع بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ومن المتوقع أن ينتهي الإغلاق الإداري النهائي للمشروع وجميع العقود ذات الصلة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، غير أنه بالنظر إلى دعاوى التقاضي الجارية، أخرت الإدارة إغلاق حساب المخطط العام لتجديد مباني المقر حتى انتهاء إجراءات التقاضي.

٣ - ومن أهم الفوائد المتوقعة لهذا الاستثمار توفير بيئة عمل أكثر حداثة وأمانا وفعالية من حيث استخدام الطاقة ومن الأيسر الوصول إليها.

نطاق التقرير

٤ - طلبت الجمعية العامة إلى مجلس مراجعي الحسابات، في قرارها ٥٧/٢٩٢، تقديم تقرير سنوي عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وهذا هو التقرير السنوي الخامس عشر للمجلس عن المشروع، وهو يقيم وضع المشروع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨. ويركز هذا التقرير على ما يلي:

- (أ) الوضع المالي للمشروع (انظر الفرع باء)؛
- (ب) الجدول الزمني للمشروع ونطاقه (انظر الفرع جيم)؛
- (ج) إدارة المجمع (انظر الفرع دال)؛
- (د) تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدد (انظر الفرع هاء)؛
- (هـ) المرافق الترفيهية (انظر الفرع واو).

٥ - وجرى مراجعة الحسابات في الفترة من ١٩ آذار/مارس إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأعد هذا التقرير استناداً إلى المعلومات المتاحة في وقت مراجعة الحسابات.

الاستنتاجات الرئيسية

الوضع المالي للمشروع

٦ - أودع المقاول الرئيسي إخطارين بالتحكيم ضد الأمم المتحدة، ملتمسا التعويض إذا ما طُلب منه تسوية مطالب كبيرة من المتعاقدين معه من الباطن. وإذا ما أُثبتت الدعاوى ضد الأمم المتحدة، فستزيد التكلفة النهائية للمشروع بمقدار المبلغ المدفوع للتسوية. وقد وُكّلت الإدارة مستشاراً قانونياً خارجياً للدفاع عن مصالحها في المنازعة القائمة بين المتعاقدين. ولا تزال كلتا القضيتين في مرحلة أولية من التحكيم. وأبلغت الإدارة أيضاً بأن إغلاق مشروع المخطط العام يرتبط مباشرة بالبت في قضايا التحكيم.

٧ - وأشار المجلس إلى أن التكلفة الفعلية لمشروع إعادة تشكيل وتحديد مبنى مكتبة داغ همرشولد بلغت ٢,٨ مليون دولار، مقابل ٤ ملايين دولار هي الميزانية الأولية التي خُصصت له. ولاحظ المجلس كذلك أنه لم تُصرف أي نفقات فيما يتعلق بالأمن/الافتتاح، والتسريع/التعجيل، وحالات الطوارئ للمشروع والتي اعتمدت لها ميزانية قدرها ٤٠.٠٠٠ دولار و ١٥٠.٠٠٠ دولار و ٣٦٣ ٦٣٦ دولار على التوالي. وبالمثل، ففي الأعمال المتصلة بالفصول الدراسية الكائنة في الطابق الثالث السفلي من مبنى المرج الشمالي لم تُصرف أي نفقات فيما يتعلق بالتسريع/التعجيل وحالات الطوارئ للمشروع التي اعتمدت لها ميزانية قدرها ٧٥.٠٠٠ دولار و ٤٩٤ ٤٠٩ دولار، على التوالي.

إدارة المجتمع

٨ - نُقّدت وحدة تتعلق بالصيانة الوقائية في نظام أوموجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لجميع المعدات الميكانيكية والكهربائية ومعدات السبابة التي تم تركيبها بموجب المخطط العام لتحديد مباني المقر، كما نُقّدت لنظم قديمة مختارة. وأشار المجلس إلى الاضطراب إلى استخدام البيانات الأولية في إعداد التقرير بشأن أعمال الصيانة لشهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٨، والذي استغرق وقتاً طويلاً جداً. ولاحظ المجلس أيضاً أن وحدة صيانة المنشآت لم تكن مصممة لتكون ذات جدوى في تجميع ما هو ضروري من تفاصيل/موجزات شهرية تتعلق بأعمال الصيانة. ومن شأن هذه النقيصة أن تؤثر في قدرة الإدارة على اتخاذ تدابير وقائية مستتيرة.

٩ - وخلال عملية التحقق المادي التي أجريت في عام ٢٠١٧ لما مجموعه ١ ٥٥٥ أصلاً، لم تتمكن الإدارة من العثور على ٢٦٦ أصلاً منها (١٧,١١ في المائة) بلغت قيمة اقتنائها ٤,٦٨ ملايين دولار. وأبلغت الإدارة أن ٩٩ أصلاً كانت لم يُحدد مكانه بعد في آذار/مارس ٢٠١٨، وأن ٢٥ أصلاً كانت قيد الشطب.

١٠ - ولم يكتمل تعهد سجل الهدايا على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولاحظ المجلس أيضاً أنه لا يتم التحقق المادي السنوي من الأعمال الفنية والهدايا.

المرافق الترفيهية

١١ - عرضت اللجنة الأولمبية الدولية تقديم تبرع مالي إلى الأمم المتحدة على سبيل الهبة لتشديد مرافقة ترفيهية في مقر الأمم المتحدة. وأدرجت الإدارة في الميزانية تكاليف التنظيف فقط ولم تدرج فيها تكاليف الصيانة والتمويل المتعلقة بتعهد المرافق الترفيهية لفترة تتجاوز سبع سنوات. ونتيجة لذلك، فإن هذه المرافق ليست مرافق لا تترتب عليه تكاليف، ووفقاً للبند ٣-١٢ والقاعدة ١٠٣-٤ (ب) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فإن قبول الهبات التي لا تترتب عليها تكاليف، يتطلب الحصول على موافقة مسبقة من الجمعية العامة.

الخلاصة العامة

١٢ - بلغ المخطط العام لتجديد مباني المقر مرحلته النهائية بعد مرور حوالي ١٦ عاماً على بدئه واستثمار مبلغ قدره ٣٠٩,٣ ملايين دولار. وقد أسفر تأثير الحوادث الطارئة وسجل حافل بعدم الدقة في تقدير التكاليف عن تجاوزات كبيرة للتكاليف والمواعيد طوال فترة حياة المشروع. وقد انتهت جميع إجراءات عمليات الشراء، واكتملت أعمال التشييد، وأُنجزت أعمال وأنشطة التشييد الرئيسية المتبقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. غير أن إغلاق الإدارة للمشروع تأجل بسبب دعاوى التحكيم القائمة.

التوصيات الرئيسية

١٣ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

الوضع المالي للمشروع

(أ) استعراض المنهجية المتبعة لإعداد التقديرات بهدف وضع المعايير المتعلقة بالطابع العام/المشارك للمصروفات من أجل كفاءة واقعية التقديرات المتصلة بالمشاريع؛

إدارة المجتمع

(ب) وضع تقرير بشأن تحليل المعلومات المتعلقة بأعمال الصيانة في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا؛

(ج) تعهد قائمة محدثة/سجل محدث للأعمال الفنية والهدايا والتحقق المادي منها سنوياً للتأكد من وجودها؛

المرافق الترفيهية

(د) إجراء تقييم شامل لتكاليف الصيانة مع مراعاة جميع العناصر الفرعية للصيانة من قبيل تصليح المرافق الترفيهية وتعهدها.

(هـ) وضع الترتيبات الكافية لتمويل تكاليف تشغيل وصيانة الأصول المنشأة نتيجة لهبة اللجنة الأولمبية الدولية.

ألف - معلومات أساسية

المشروع وأهدافه

١ - المخطط العام لتجديد مباني المقر مشروع معقد وعالي القيمة يهدف إلى تحديث مباني مقر الأمم المتحدة وتحسين الكفاءة في تشغيلها دون تعطيل العمليات اليومية. وشمل النطاق المعتمد لهذا المشروع ما يلي:

- تحديد خمسة مبان رئيسية^(١)، فضلا عن مجمّع الطوابق السفلي الواسع
 - تشييد مبنى آمن مؤقت في المرج الشمالي لإيواء بعض الأنشطة خلال فترة تجديد تلك المباني، ثم هدمه بعد إنجاز أعمال تجديد تلك المباني
 - نقل الموظفين إلى حيز مكثي مؤقت في مواقع متفرقة في مدينة نيويورك ثم نقلهم منها، علما بأن ذلك ينطوي على ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ عملية نقل للموظفين
- ٢ - وتمثلت النواتج المتوقعة للمشروع (انظر الوثيقة A/55/117، الفقرة ٢) في توفير مجمّع مقر يتسم بالخصائص التالية:

- الكفاءة من حيث استخدام الطاقة والخلو من المواد الخطرة والامتثال لأنظمة البناء والحريق والسلامة المعمول بها في المدينة المضيفة
- يكتفل سبل الدخول كاملا إلى جميع الأشخاص
- يلي جميع مقتضيات السلامة الحالية الحديثة والمعقولة
- المحافظة على الطابع المعماري الأصلي إلى أبعد حد ممكن

٣ - ووافقت الجمعية العامة على الأهداف الأصلية للمشروع في عام ٢٠٠٢ (انظر القرار ٢٩٢/٥٧) وعلى الميزانية الأصلية البالغة ٨٧٦,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر القرار ٢٥١/٦١) لتغطية فترة من المشروع من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠٠٧ (انظر القرار ٨٧/٦٢) اعتمدت استراتيجية معجّلة انطوت على زيادة التكلفة وتقصير مدة أعمال التجديد للحد من تعطيل عمليات الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، أُسقط رسميا مبني المكتبة والملحق الجنوبي من نطاق المشروع (انظر القرار ٢٧٤/٦٩ ألف) بسبب شواغل مالية وأمنية.

٤ - ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية هو المشرف عن المشروع وفي عام ٢٠٠٣، أنشأت الأمم المتحدة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ليتولى إدارة إنجاز المشروع، وذلك بالتعاون مع أجزاء أخرى من الإدارة.

(١) مبني الأمانة العامة، ومبنى المؤتمرات، ومبنى الجمعية العامة، والمبنى الملحق الجنوبي، ومبنى مكتبة داغ همرشولد.

تطورات المشروع منذ آخر تقرير للمجلس

٥ - منذ آخر تقرير للمجلس، تحقق ما يلي:

- ظلت التكلفة النهائية المتوقعة لمشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر، باستثناء تحديد مبني مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي، إلى حد بعيد من دون تغيير عند ٣,٣٠٩,٢ مليون دولار.
- أُبجرت بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أعمال تنسيق المناظر الطبيعية المرتبطة بذلك، التي كان من المقرر إنجازها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
- أُبجرت بحلول شباط/فبراير ٢٠١٧ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على التوالي، الأعمال المتصلة بمدخلي ممر الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨، التي كان من المقرر إنجازها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

التوصيات السابقة

- ٦ - نُفذت ٤ توصيات (٢٥ في المائة) من بين ١٦ توصية قائمة وردت في تقرير المجلس وبقيت غير منفذة لغاية السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وما زالت ١٢ توصية (٧٥ في المائة) قيد التنفيذ. ويرد في المرفق الأول موجز للإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات السابقة للمجلس.

باء - الوضع المالي للمشروع

- ٧ - تبلغ التكلفة النهائية للمخطط العام لتحديد مباني المقر، باستثناء تحديد مبني مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي، ٣,٣٠٩,٢ ملايين دولار. ويتألف هذا المبلغ من العناصر الفرعية الثلاثة التالية:
- تبلغ تكاليف المشروع ٤,١٥٠,٢ مليون دولار، وهي تتألف من الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي البالغ قدرها ١,٨٧٦,٧ مليون دولار، والهبات البالغ قدرها ١٤,٣ مليون دولار، وإيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول للمخطط البالغ قدرها ١٥٩,٤ مليون دولار، والمبلغ المخصص لتمويل تحديث النظم الأمنية بقيمة ١٠٠,٠ مليون دولار
 - التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكلفة مركز البيانات الثانوي التي يتحملها المخطط بمبلغ قدره ٧,١٥٤ مليون دولار تُخصّص من الصندوق العام (انظر القرار ٦٩/٢٧٤ ألف)
 - مساهمة بمبلغ قدره ٢,٤ ملايين دولار من حساب الدعم في تكلفة مركز البيانات الثانوي
- ٨ - واكتمل تنفيذ نشاطين من أنشطة ما بعد التجديد، هما هدم مبنى المؤتمرات بالمرج الشمالي وتنسيق المناظر الطبيعية والأعمال المتصلة بمدخلي ممر الخدمات في الشارعين ٤٢ و ٤٨، بتكلفة قدرها ٢٨,٣٧ مليون دولار مقابل تكلفة تراكمية أولية مقدرة بمبلغ ٣٥ مليون دولار بالمقارنة مع التكلفة المتوقعة العام الماضي البالغة ٣٠,٣٧ مليون دولار.

الميزانية

التغيرات في التكاليف

٩ - ظلت التكلفة النهائية المقدرة لإنجاز مشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر دون تغيير عند ٢ ١٥٠,٤ مليون دولار. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، بلغت النفقات التراكمية المتكبدة ٢ ١٤٨,١ مليون دولار، مما يعني أن نسبة ٩٩,٩ في المائة من التكاليف المقدرة للإنجاز قد تم إنفاقها والدخول بها في التزامات.

تكلفة أعمال ما بعد التجديد

١٠ - ترد في الجدول التالي التكلفة النهائية والمتوقعة لأعمال التشييد المتبقية والحلول المؤقتة.

الجدول ١

التكلفة النهائية والمتوقعة لأعمال التشييد المتبقية والحلول المؤقتة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الأنشطة	تقديرات عام ٢٠١٥	التوقعات لعام ٢٠١٦	التوقعات لعام ٢٠١٧	النفقات الفعلية لعام ٢٠١٧
المطاعم البديلة	٥,٠٠	٤,٣٠	٣,٦٠	٣,٦٤
مكتبة داغ همرشولد ^(١)	٤,٠٠	٣,١٠	٢,٨٠	٢,٨٣
الفصول الدراسية في الطابق الثالث السفلي من مبنى المرج الشمالي	٥,٠٠	٥,١٠	٥,٣٠	٥,٣٣
مجموع تكاليف الحلول المؤقتة	١٤,٠٠	١٢,٥٠	١١,٧٠	١١,٨٠
الهدم وإنشاء المساحات الخضراء	٢٠,٠٠	١٩,٠٠	١٩,٤٠	١٩,٢٣
الأعمال المتعلقة بالأمن عند الشارع ٤٢ والشارع ٤٨	١٥,٠٠	١٧,١٠	١٧,٩٠	١٨,٠٥
مجموع تكلفة الأعمال المتبقية	٣٥,٠٠	٣٦,١٠	٣٧,٣٠	٣٧,٢٨

المصدر: بيانات مقدمة من الإدارة.

(أ) يتضمن إعادة تشكيلها وتجديدها بشكل محدود كحل مؤقت.

١١ - في وقت تقديم التقرير السابق للمجلس (A/72/5 (Vol. V)، بلغت التكلفة المقدرة للحلول المؤقتة لمبني المكتبة والملحق الجنوبي، إلى جانب الأعمال المتعلقة بالطابق السفلي الثالث، ١١,٧ مليون دولار، كما بلغت التكلفة المقدرة لأعمال التشييد الرئيسية المتبقية ٣٧,٣٠ مليون دولار. ولاحظ المجلس أن التكلفة النهائية للمشروع شهدت زيادة طفيفة بمقدار ٠,١٠ مليون دولار في الحلول المؤقتة المتعلقة بالمهام التي كانت تؤدي سابقا في مبني المكتبة والملحق الجنوبي، بينما حدث انخفاض طفيف بمقدار ٠,٠٢ مليون دولار في التكلفة المقدرة لمجموع الأعمال المتبقية. وبالتالي، حدثت زيادة إجمالية قدرها ٠,٠٨ مليون دولار.

١٢ - ولاحظ المجلس، وفقا للتقرير المفصل عن الميزانية والنفقات الفعلية المتعلقة بإعادة تشكيل وتجديد مبنى مكتبة داغ همرشولد، أنه لم تُرصد أي نفقات في الميزانية الأولية البالغة ٤٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف الأمن/اللافتات، و ١٥٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف أعمال التسريع/التعجيل، و ٦٣٦ ٣٦٣

دولارا لتغطية تكاليف حالات الطوارئ للمشروع. وبالمثل، بلغت التكلفة النهائية للتأمين ٧١ ٥٠٥ دولارات مقابل ميزانية أولية للمشروع بلغت ١٢٩,٨٩٢ دولاراً. وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالأعمال المتصلة بالفصول الدراسية الكائنة في الطابق الثالث السفلي من مبنى المرج الشمالي لم تُصرف أي نفقات على أعمال التسريع/التعجيل وحالات الطوارئ للمشروع التي اعتمدت لها ميزانية قدرها ٧٥ ٠٠٠ دولار و ٤٩٤ ٤٠٩ دولار، على التوالي. وبالنسبة، وعلى الرغم من عدم وجود تفاوت كبير في النفقات الإجمالية المتعلقة بأعمال التشييد الرئيسية المتبقية والحلول المؤقتة مقارنة بتقديرات الميزانية، فقد كان هناك تباين كبير في الكثير من العناصر المصنفة حسب البنود.

١٣ - وذكرت الإدارة أنه طوال عملية التصميم والتشييد، أُجري ما يلزم من تعديلات مع ظهور مشاكل في المشاريع. وأدى ذلك إلى خفض النفقات المقررة في بعض عناصر التكلفة، وأُعيد توزيع المدخرات لتغطية الزيادات في عناصر التكلفة الأخرى. وعلى العموم فقد أُنجزت المشاريع في حدود الميزانية.

١٤ - ويوافق المجلس على أن تقديرات الميزانية الأولية قد تحتاج إلى تحديث خلال التنفيذ. بيد أن المجلس يلاحظ عدم تكبد نفقات مقابل التقديرات الأولية لمختلف العناصر المصنفة حسب البنود، وهذا ما يعكس جوانب ضعف في عملية إعداد التقديرات.

١٥ - ويوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة المنهجية المتبعة لإعداد التقديرات بهدف وضع معايير تتعلق بالطابع العام/المشترك للمصروفات بهدف كفاءة واقعية التقديرات المتصلة بالمشاريع.

١٦ - وقد قبلت الإدارة التوصية وذكرت أنها ستواصل تحسين منهجيتها المتعلقة بإعداد التقديرات بهدف كفاءة واقعية التقديرات المتصلة بالمشاريع، وأنه يتعين عليها أيضاً أن تواصل الاستجابة بمرونة للتغيرات المنبثقة عن العوامل الداخلية والخارجية من أجل إنجاز المشروع في حدود الميزانية التي أقرتها الجمعية العامة.

أوامر التغيير

١٧ - كما ذُكر في التقرير السابق الصادر عن المجلس، فقد كان هناك عدد كبير من أوامر التغيير على العقود لأن الإدارة بدأت أعمال التشييد دون أن تنتظر الحصول على وثائق التصميم الكاملة والتفصيلية. وقد أضاف استخدام تصاميم غير كاملة بعض المخاطر وأوجه عدم اليقين إلى المشروع.

١٨ - ولاحظ المجلس في تقاريره السابقة أن عدد أوامر التغيير بلغ حتى آذار/مارس ٢٠١٦ ما مجموعه ٤ ٧٠٠ أمر بقيمة إجمالية قدرها ٤٩٧ مليون دولار. وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧ تمت الموافقة على نحو ٤٦ من أوامر التغيير تتعلق بعقود التشييد، تبلغ قيمتها التراكمية ١,٧٥ مليون دولار. ولاحظ المجلس أنه كان لدى الإدارة بيانات تتعلق بتعديلات العقود وفقاً لأوامر التغيير، وإجمالي المدفوعات المصروفة للعقود خلال الفترة من آذار/مارس ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، إلا أنه لم تكن في حوزتها معلومات عن المدفوعات التي صُرفت فيما يتعلق بأوامر التغيير وحدها.

١٩ - وقد حلل المجلس البيانات التي قدمتها الإدارة، ولاحظ ما يلي:

- العقد المتعلق بتنفيذ التعزيزات الأمنية في مدخل ممر الخدمات في الشارع ٤٨ تم تعديله ٢٨ مرة منذ التوقيع وحتى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بما في ذلك ١٨ تعديلاً منذ ١٣ نيسان/

أبريل ٢٠١٧ تتعلق بالتمديد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أسفرت على زيادة في السعر قدرها ٢,٥٨ مليون دولار (١٤,٨٣ في المائة من قيمة العقد المنقحة).

• العقد المتعلق بتقديم خدمات الهدم وتنسيق المناظر الطبيعية المتصلة بهدم مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي تم تعديله ١٣ مرة منذ التوقيع وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بما في ذلك ١٠ تعديلات منذ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أسفرت عن زيادة في السعر قدرها ١,٤١ مليون دولار (٧,٤٥ في المائة من قيمة العقد المنقحة).

٢٠ - ولاحظ المجلس قصورا في صياغة العقود عزاه إلى توقيع ١٨ تعديلا على العقود تخص ٦٣ أمر تغيير في حالة عقد تنفيذ التعزيزات الأمنية في مدخل ممر الخدمات في الشارع ٤٨، وتوقيع ١٠ تعديلات على العقود تخص ٥٥ أمر تغيير في حالة عقد توفير خدمات الهدم وتنسيق المناظر الطبيعية المتصلة بهدم مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي في غضون فترة قصيرة هي ٩ أشهر و ٧ أشهر على التوالي.

٢١ - وردا على استفسار المجلس، أجابت الإدارة بأن الوقت الفعلي الذي تستغرقه الموافقة على أمر التغيير وتنفيذه لم يتم تتبعه من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، بسبب عدم تعيين الفريق المسؤول عن تتبع أوامر التغيير بعد إغلاق المخطط.

دعوى التحكيم

٢٢ - هناك قضيتا تحكيم جاريان متصلتان بالمخطط العام لتحديد مباني المقر والأمم المتحدة طرفا فيهما. وقد نشأت كلتا القضيتين عن دعوي تحكيم رفعتها ضد المقاول الرئيسي، الذي عينته الأمم المتحدة، جهتان من الجهات المتعاقدة معه من الباطن تم تعيينهما فيما يتصل بعناصر مختلفة من المخطط العام من قبيل الخدمات الكهربائية والنظم الميكانيكية.

٢٣ - ونشأت قضية التحكيم الأولى نتيجة لدعوى تحكيم رفعتها ضد المقاول الرئيسي الجهة المتعاقدة معه من الباطن المسؤولة عن تنفيذ أعمال الكهرباء. وتدعي هذه الجهة أن المقاول الرئيسي مدين لها، بموجب اتفاقه معها، بمبلغ يزيد على ٥٨ مليون دولار عن الأعمال التي أدتها بموجب عدة عقود مع المقاول الرئيسي في إطار المخطط العام. وادعت الجهة أنه طوال فترة عملها، أصدر المقاول الرئيسي والأمم المتحدة والمعماريون والمهندسون والاستشاريون الآخرون التابعون لها توجيهات بتنفيذ عدد هائل من الإضافات والتغييرات على نطاق عملها وطابعه وجدوله الزمني. وتدعي الجهة أنها اضطرت، كنتيجة مباشرة لتلك التغييرات، إلى أداء عملها بدون تسلسل وبطريقة تفتقر إلى الكفاءة، مما أسفر عن تحملها تكاليف لم تعوض عنها. وقد أنكر المقاول الرئيسي ادعاءاتها. غير أن المقاول الرئيسي تقدم بإخطار بالتحكيم ضد الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٥ يطلب فيه تعويضات في حال تحميله المسؤولية عن مطالبة الجهة المتعاقدة معه من الباطن. وقد اعترضت الأمم المتحدة على ذلك بالقول إنه يحق للمقاول الرئيسي، بموجب عقدتها معه، الحصول على تعويض عن هذه المطالبات. وقد بدأت الإجراءات الرسمية أمام هيئة التحكيم. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، قدمت الأمم المتحدة طلبا إلى هيئة التحكيم لرد دعوى المقاول الرئيسي في وقت مبكر. وقررت هيئة التحكيم أن الأمم المتحدة قدمت دليلا قويا على أن المقاول الرئيسي لا يمتلك أي أساس تعاقدى للمطالبة بالتعويض. غير أن هيئة التحكيم قررت أيضا أنه لا يجدر بها اتخاذ قرار نهائي في تلك المرحلة دون إتاحة فرصة كاملة للمقاول الرئيسي والأمم المتحدة وهيئة التحكيم للنظر في الآثار القانونية والتعاقدية المترتبة في سجل كامل للوقائع. وبغية إنشاء السجل الكامل للوقائع، تنهك الأطراف حاليا في مرحلة الكشف عن الأدلة وهي إحدى مراحل إجراءات التحكيم، ومن المتوقع أن تبدأ الإجراءات الأخرى لهيئة التحكيم لاحقا في عام ٢٠١٨.

٢٤ - أما قضية التحكيم الثانية فقد نشأت نتيجة لدعوى تحكيم رفعتها ضد المفاوض الرئيسي جهة متعاقدة معه من الباطن مسؤولة عن تنفيذ أعمال النظم الميكانيكية. وفي هذه القضية، تدعي هذه الجهة أن المفاوض الرئيسي مدين لها بمبلغ يزيد على ٤ ملايين دولار عن الأعمال التي أدتها بموجب عدة عقود مع المفاوض الرئيسي في إطار المخطط العام. وقد أنكر المفاوض الرئيسي ادعاءاتها. غير أن المفاوض الرئيسي يدعي، على غرار القضية الأولى، أنه إذا تبين أن عليه تسديد أية مبالغ إضافية للمتعاقد معه من الباطن، فإن المسؤولية عن هذه المبالغ ينبغي أن تحال إلى الأمم المتحدة. وتقدم المفاوض الرئيسي بإخطار بالتحكيم ضد الأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٦ يطلب فيه تعويضات في حال تحميله المسؤولية عن مطالبة الجهة المتعاقدة معه من الباطن. وقد اعترضت الأمم المتحدة على ذلك بالقول إنه يحق للمفاوض الرئيسي الحصول على تعويض بموجب العقد. وقد تشكّلت هيئة تحكيم للنظر في هذه القضية. والإجراءات الرسمية أمام هيئة التحكيم في مراحلها الأولية وهي تتعلق بالمسائل القضائية المعقدة وإنتاج كم كبير من الأدلة المستندية.

٢٥ - وذكرت الإدارة أن مكتب الشؤون القانونية ينكب، بمساعدة محام خارجي، على الدفاع عن مصالح المنظمة في كلتا القضيتين. وبلغت تكاليف الدعوى التي دفعتها الأمم المتحدة في هاتين القضيتين حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ ما مقداره ١,٤٣ مليون دولار فيما يتعلق بقضية التحكيم ضد المفاوض من الباطن المسؤول عن تنفيذ أعمال الكهرباء و ١٢٥ ٥٣٩ دولارا ضد المتعاقد من الباطن المسؤول عن تنفيذ أعمال النظم الميكانيكية.

توفير موارد للمشروع حتى الإنجاز

٢٦ - في حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدرت الإدارة تكاليف إدارة المشروع حتى إنجازه بمبلغ ٢,٨٣ مليون دولار. وأفادت الإدارة بأن تكلفة الإنجاز حتى آذار/مارس ٢٠١٨ بلغت ٦,٥١ ملايين دولار. وترد في الجدول ٢ مقارنة بين التكاليف.

الجدول ٢

تكاليف الإنجاز (التكاليف المتوقعة مقارنة بالتكاليف الفعلية)

العنصر	التكلفة المقدرة، حزيران/يونيه ٢٠١٥	التكلفة الفعلية، آذار/مارس ٢٠١٨
الفترة	التكلفة (بـدولارات الولايات المتحدة)	التكلفة (بـدولارات الولايات المتحدة)
موظفو الأمم المتحدة لإغلاق عقود المفاوض الرئيسي، وموظفو الأمم المتحدة لإدارة أعمال مشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر	تموز/يوليه ٢٠١٥ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	تموز/يوليه ٢٠١٥ - آذار/مارس ٢٠١٨
ثلاثة مفاوضين خارجيين ^(أ) لإغلاق عقود المفاوض الرئيسي	تموز/يوليه ٢٠١٥ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥	تموز/يوليه ٢٠١٥ - آذار/مارس ٢٠١٨
تكاليف الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج ^(ب)	تموز/يوليه ٢٠١٥ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	تموز/يوليه ٢٠١٥ - آذار/مارس ٢٠١٨
مجموع تكاليف إغلاق المشروع	٦١٠ ٨٣٣ ٢	٦ ٥٠٦ ٤٧٧

المصدر: معلومات قدمتها الإدارة.

(أ) لم يُنشر جميع الموظفين/المفاوضين على مدار الفترة الكاملة.

(ب) التكاليف صافية من تسويات الأرصدة المتبقية من الفترات السابقة.

٢٧ - ولاحظ المجلس أن إنجاز جميع العناصر كلف نفقات أعلى من الأرقام التقديرية في حزيران/يونيه ٢٠١٥ ويرجع ذلك أساساً إلى فترات التأخير في الإنجاز.

٢٨ - وقدرت الإدارة تكلفة الإنجاز حتى آذار/مارس ٢٠١٧ بمبلغ ٦,٦٨ ملايين دولار تتضمن التكاليف المتصلة بالموظفين البالغة ١,٠٩ مليون دولار، والتكاليف المتصلة بالمقاولين الخارجيين لإغلاق عقود المقاول الرئيسي البالغة ١٩٠ ٥٠٠ دولار، وتكاليف الخدمات الاستشارية لإدارة البرامج البالغة ٥,٤ ملايين دولار. وذكرت الإدارة أن معظم تكاليف الموظفين تم تكبدها قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأنه لم يتم نشر بعض الموظفين لمشروع المخطط العام للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبالتالي، كان إجمالي التكاليف الفعلية أقل بقليل من التكاليف المقدرة في آذار/مارس ٢٠١٧.

جيم - الجدول الزمني للمشروع ونطاقه

الإنجاز النهائي للأعمال والتصديق عليها

٢٩ - على النحو المبين في التقرير السابق الصادر عن المجلس، تشمل المرحلة النهائية للإنجاز إغلاق الإداري والتسوية النهائية لجميع العقود، ولا سيما العقود الرئيسية للسعر الأقصى المضمون. وكما ذكر في التقرير، كان من المتوقع مبدئياً إنجاز المشروع في موعد نهائي هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وموعد إغلاقه الإداري المقرر في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٧، تغير هذان الموعدان إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ وآب/أغسطس ٢٠١٧، على التوالي. وقد أُنجزت الأعمال النهائية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. غير أن الإدارة ذكرت أنه لا يمكن إغلاق المشروع إدارياً حتى يتم البت في دعاوى التقاضي، وأنه لم يُتخذ بعد قرار في هذا الشأن.

٣٠ - ولاحظ المجلس أن الإدارة لم يكن لديها القائمة الكاملة لشهادات الإنجاز الخاصة بجميع المكونات الفرعية للمخطط العام. وإضافة إلى ذلك، أبلغت الإدارة المجلس بعدم وجود تقرير عن الإنجاز النهائي للمخطط العام.

الإغلاق الإداري للمخطط العام لتجديد مباني المقر

٣١ - أفاد الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي الخامس عشر عن تنفيذ المخطط العام (A/72/294، و A/72/294/Corr.1)، بأن جميع أعمال التشييد على جميع نطاقات المخطط العام وعناصره الفرعية قد أُنجزت، بما في ذلك الحلول المؤقتة وأنشطة ما بعد التجديد، وأن أصبح في عداد المشاريع المنجزة نهائياً في آب/أغسطس ٢٠١٧. أما الأنشطة المتبقية المتعلقة بالإغلاق الإداري للعقود، وتسوية الحسابات وسداد الفواتير، فقد كان من المتوقع أن تختتم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣٢ - وأبلغت الإدارة المجلس وقت صياغة التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر، أنها توقعت الانتهاء من إغلاق الإداري لعقود المخطط العام، بما في ذلك سداد الفواتير، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأنها أبلغت اللجنة الخامسة لاحقاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أنه نظراً للدعاوى القضائية القائمة والتكاليف المرتبطة بها، سوف يؤجل إغلاق حساب المخطط العام وتقديم التقرير المرحلي النهائي إلى الجمعية العامة حين البت في الدعاوى القضائية.

٣٣ - ولاحظ المجلس أن الموقف ذاته بشأن التقاضي كان قائماً في آب/أغسطس ٢٠١٧، عندما قدم الأمين العام التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر إلى الجمعية العامة. ونظراً لأن دعاوى التقاضي كانت في مرحلة مبكرة للغاية، لم يكن من الممكن الخروج بجدول زمني معقول لإغلاق حساب المخطط العام في هذه المرحلة. وقد قبلت الإدارة بالملاحظة التي أبدتها المجلس على أنها صحيحة من حيث الوقائع.

دال - إدارة المجمع

٣٤ - أُنجز القدر الأكبر من جميع أعمال المجمع وسلّمت إلى الأمم المتحدة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وما برحت الإدارة تتولى إدارة المجمع وصيانته باستخدام مزيج من موظفي الأمم المتحدة وعقود خدمات الصيانة.

إدارة العمليات اليومية

٣٥ - تلقى مكتب المساعدة في دائرة إدارة المرافق نحو ١٦ ١٠٣ طلبات خدمة خلال عام ٢٠١٧، مما استلزم إصدار ١٨ ٩٦٠ أمر عمل. ومن مجموع هذه الأوامر البالغ عددها - ١٨ ٩٦٠ أمر عمل، كان هناك نحو ٥ ٧٠٠ طلب تتعلق بمسائل التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والكهرباء والسباكة. وأبلغت الإدارة المجلس بأن جميع طلبات الخدمة التي قُدمت في عام ٢٠١٧ تم تنفيذها وإغلاقها.

ترتيبات الصيانة

٣٦ - أفاد الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الخامس عشر بأن الأمانة العامة لا تملك الخبرات التقنية الداخلية لصيانة النظم الجديدة، لذلك فمن الضروري الإبقاء على خدمات البائعين التجاريين المتخصصين. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ينص دليل البائعين المتعلق بالعمليات والصيانة، فإن النظم الجديدة تتطلب عمليات صيانة منتظمة تنطوي على فحوص أكثر صرامة وتواتراً. وترد في الجدول ٣ النفقات المتعلقة بأعمال الصيانة منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الجدول ٣

النفقات المتعلقة بأعمال الصيانة

(بملايين دولارات الولايات)

٢٠١٦-	٢٠١٤-	٢٠١٣-	٢٠١٠-	٢٠٠٨-	٢٠٠٦-	
٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠٠٧	
٢٦,٦	٢٩,٨٥	٢٧,٨٩	٢٧,١٥	٣٢,٠٣	٢٩,٧٦	المبلغ

المصدر: بيانات مقدمة من الإدارة.

٣٧ - ولاحظ المجلس أن الإنفاق على صيانة أصول المخطط العام لتجديد مباني المقر ظل ثابتاً إلى حد ما منذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وذلك بالرغم من أن المباني المحددة حديثاً تطلبت إجمالاً بذل جهود أقل في صيانتها وتصليحها.

٣٨ - وذكرت الإدارة أنه من أجل اعتماد نهج شامل للصيانة، فقد نُقِّد نموذج للصيانة الوقائية في نظام أوموجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لجميع المعدات الميكانيكية والكهربائية ومعدات السباكة التي تم تركيبها بموجب المخطط العام لتجديد مباني المقر، ونُقِّد أيضاً لنظم قديمة مختارة. وهذا ما أتاح استخدام طريقة شفافة لتتبع إنجاز أعمال الصيانة الوقائية على مستوى المعدات.

٣٩ - ولاحظ المجلس عدم وجود تقرير لتحليل المعلومات المتعلقة بأعمال الصيانة في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا، لذلك فقد اضطر الأمر إلى إعداد ذلك التقرير يدوياً، مما استغرق وقتاً طويلاً جداً. ومن شأن تقرير عن تحليل المعلومات المتعلقة بأعمال الصيانة أن يساعد الإدارة في اتخاذ تدابير وقائية مستنيرة.

٤٠ - ويوصي المجلس بأن تضع الإدارة تقريراً عن تحليل المعلومات المتعلقة بأعمال الصيانة في وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا.

٤١ - وقد وافقت الإدارة على هذه التوصية.

إدارة الأصول في الأجل الطويل

٤٢ - رأى المجلس في تقريره السابق أنه ينبغي للإدارة تسريع الجهود الرامية إلى استخدام نهج الصيانة بأكثر كفاءة ممكنة للتأكد من أن الأمم المتحدة تحقق قيمة قصوى من الاستثمارات في أصولها الرأسمالية. ولاحظت الإدارة الشواغل التي أعرب عنها المجلس وأكدت له أنها ستستمر في اتخاذ خطوات لمعالجة هذه الشواغل من خلال تقديم التقارير ذات الصلة إلى الجمعية العامة.

٤٣ - وأفاد الأمين العام في تقريره الرابع عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393) أن خيار التجديد^(٢) التدريجي هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة والمفيد في مجالات أخرى، ومن شأنه أن يجعل المنظمة تتفق بنسبة تقل بمقدار يتراوح بين ٣٤ و ٥٤ في المائة على مدى العمر النافع للمباني، وهو ٥٠ عاماً، مقارنة بالنهج الحالي "الاستبدال في نهاية العمر النافع". و رأت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بعد دراسة التقرير، أن تقرير الأمين العام لا يقدم تفسيراً كافياً للمنهجية والافتراضات المستخدمة لتبرير النهج المقترح. وكررت اللجنة الاستشارية التأكيد على أن يجري الأمين العام تحليلاً دقيقاً للتكاليف والفوائد المتعلقة بنهج للصيانة الوقائية (إعادة الرسمة التدريجية) وأن يقدم معلومات واضحة عن الآثار المالية المترتبة على هذا النهج (انظر الوثيقة A/72/7/Add.9). وأقرت الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية في قرارها ٢٦٢/٧٢. ويعتزم الأمين العام تقديم تقرير آخر عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق إلى الجمعية في الدورة الرابعة والسبعين.

حماية الأصول

٤٤ - تتمثل أصول المخطط العام لتجديد مباني المقر في المباني بأسرها، باعتبارها حلولاً جاهزة، بكل ما تشمله من نظم فرعية عديدة. وتشكل جميع أصول المخطط العام جزءاً من كامل أصول المنظمة وهي

(٢) إعادة الرسمة التدريجية هي نهج استباقي يستهدف إجراء عمليات تحسين للمرافق بصورة تدريجية ومنهجية في جميع مراحل عمر المبنى، سعياً إلى تجنب ما قد يتعين الاضطلاع به من مشاريع أوسع نطاقاً تنطوي على مخاطر أكبر إن لم تجر تلك العمليات.

ليست معزولة أو منفصلة عن باقي البنود لأغراض الرسملة. وقد أدى تجديد المباني والطوابق السفلية إلى تهيئة بيئة عمل أكثر حداثة تُشغّل بنظم ومعدات متطورة، إضافة إلى توفير قدر أكبر من الأمن لجزء كبير من المجمع. ومن الضروري إدارة المباني والنظم المجددة وحمايتها من أجل زيادة فوائد المجمع المجدد إلى أقصى حد.

٤٥ - أجرى المجلس، في تقريره السابق، تحليلاً لتقرير التحقق المادي لعام ٢٠١٦ الذي قدمته الإدارة فيما يتعلق بالمباني المجددة في إطار مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، والتي شملت مباني الجمعية العامة والأمانة العامة، والمؤتمرات والمرج الشمالي. ولاحظت أنه من بين ١٠٠٠ أصل تم التحقق منها ماديًا، لم يكن بالإمكان تحديد أماكن ٢٠٨ أصول^(٣)، فضلًا عن عدم تبيان المكان الأصلي لـ ٧٨ أصلًا.

٤٦ - أبلغت الإدارة المجلس بحالة هذه الأصول المفقودة البالغ عددها ٢٠٨ أصول على النحو التالي:

- من بين ١٥٠ أصلًا متاحة في عام ٢٠١٥ ولكن لم يتم العثور عليها في عام ٢٠١٦، حُدّد مكان ٦٨ أصلًا، وكانت هناك ٢٥ أصلًا قيد الشطب، ولا يزال هناك ٥٧ أصلًا لم يُحدد مكانها بعد؛

- من بين ٢٥ أصلًا أنشئت في عام ٢٠١٥، تم العثور على ٨ أصول أثناء عملية للتحقق الفعلي أجريت في عام ٢٠١٧، وتم العثور في الخارج على ١٦ أصلًا مصرح بها من قبل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا يزال هناك أصل واحد لم يُحدد مكانه بعد؛

- من بين ٣٣ أصلًا لم يُحدد مكانها منذ عام ٢٠١٤، حُدّد مكان ١٢ أصلًا، ولا يزال هناك ٢١ أصلًا لم يُحدد مكانها بعد.

٤٧ - كما ذكرت الإدارة أنه من بين ٧٨ أصلًا لا يُعرف مكانها الأولي، تم العثور على ٣٤ أصلًا في عام ٢٠١٧، وكانت ٣ أصول قيد الشطب، و ٤١ أصلًا لم يُحدد مكانها بعد.

٤٨ - ويشير ما ورد أعلاه إلى أنه من بين ٢٨٦ أصلًا أُبلغ عن فقدانها أو التي لم يشر إلى مكانها الأولي أثناء عملية التحقق المادي لعام ٢٠١٦، حُدّد مكان ١٣٨ أصلًا، وكان ٢٨ أصلًا قيد الشطب، ولا يزال ١٢٠ أصلًا مفقودًا.

٤٩ - ووفقًا للمعلومات التي قدمتها الإدارة فيما يتعلق بعملية التحقق المادي لعام ٢٠١٧، فمن بين ١ ٥٥٥ أصلًا تم التحقق منها ماديًا، لم يتم العثور على ٢٦٦ أصلًا. وفي وقت تقديم التقرير، قدمت الإدارة تحديثًا لنتائج عملية التحقق الفعلي لعام ٢٠١٧ على النحو التالي:

- ٢٥ أصلًا كانت قيد الشطب

- ٩٩ أصلًا لم يُحدد مكانها بعد

٥٠ - وفي غياب معلومات/مطابقات تفصيلية، لم يتمكن المجلس من مطابقة الأصول التي أُبلغ عن فقدانها في تقرير التحقق المادي السابق لعام ٢٠١٦ مع الأصول المدرجة في تقرير التحقق المادي لعام ٢٠١٧.

(٣) تتألف من ١٥٠ أصلًا متاحًا في عام ٢٠١٥ ولم يتم العثور عليها في عام ٢٠١٦، و ٢٥ أصلًا أنشئت في عام ٢٠١٥ ولكن لم يُحدد مكانها في عام ٢٠١٦، و ٣٣ أصلًا لم يُحدد مكانها منذ عام ٢٠١٤.

الأعمال الفنية وسائر الهدايا

٥١ - أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، نُقلت الأعمال الفنية وسائر الهدايا التي تلقتها الأمم المتحدة من الدول الأعضاء والمؤسسات وفراى الواهبين من المواقع الأصلية التي كانت تُعرض فيها وأعيدت إليها بعد إنجاز المخطط العام. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٦٣، أن ينشئ الأمين العام سجلاً للهدايا.

٥٢ - ولاحظ المجلس أنه من بين ٢٨٥ عملاً من الأعمال الفنية والهدايا الأخرى، أُشير إلى موقع حالي لما مجموعه ٢١٨ بنداً، مما يدل على أن ٢١٨ بنداً كانت معروضة، وليس ٢٠٢ بنداً كما جاء في القائمة التي قدمتها الإدارة إلى المجلس خلال مراجعة سابقة.

٥٣ - وذكرت الإدارة في تموز/يوليه ٢٠١٨ أن القائمة التي ضمت ٢١٨ من بنود الهدايا المقدمة خلال مراجعة سابقة قسمت عدداً من البنود إلى أجزاء منفصلة لأغراض التتبع ولكنها في الواقع تمثل ٢٠٢ في المجموع من البنود التي كانت معروضة. والقائمة التي ضمت ٢٠٢ بنداً التي قدمت أثناء المراجعة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٨ كانت تمثل نفس مخزون الهدايا على غرار القائمة المقدمة في التاريخ السابق.

٥٤ - لاحظ المجلس أن تعهد سجل الهدايا لم يكتمل، على النحو المطلوب من الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٦٣.

٥٥ - ولاحظ المجلس أيضاً أن الإدارة لا تنفذ بشكل دوري عمليات تحقق مادي من الهدايا والنصب الفنية.

٥٦ - ويوصي المجلس بأن تتعهد الإدارة سجلاً مستكملاً للأعمال الفنية والهدايا والتحقق المادي منها سنوياً للتأكد من وجودها.

٥٧ - وقد قبلت الإدارة التوصية وذكرت أنها بصدد إثراء سجل الهدايا وإدماجه في النظام الحالي لإدارة المرافق بمساعدة الحاسوب، وأنها ستنفذ جرداً مادياً في الأشهر المقبلة.

٥٨ - وذكرت الإدارة أيضاً أن المسألة المتعلقة بحفظ الأصول تقع على عاتق رئيس الإدارة أو المكتب المعني. وعملية التحقق المادي هي جهد مشترك بين الإدارة أو المكتب المسؤول عن الممتلكات والفريق الذي يجري التحقق المادي فعلاً؛ وبالنسبة للأصول الخارجية، تقع على عاتق الإدارة أو المكتب المعني مسؤولية تقديم إثبات وجودها. وأكدت الإدارة للمجلس أن مكتب خدمات الدعم المركزية سيواصل العمل إلى جانب الإدارات والمكاتب من أجل تحسين الإطار الحالي وتعزيز العمليات وآليات الرقابة الداخلية لحماية الأصول وتسجيلها ورصدها، وأنه سيواصل تقديم الدعم والتوجيه والتدريب والأدوات لضمان الحفاظ على تسجيل الأصول ورصدها بشكل سليم.

هاء - تحقيق الحد الأقصى من فوائد المجمع المجدد

الكفاءة في استخدام الطاقة

٥٩ - استهدف المخطط العام لتحديد مباني المقر تخفيض الحد الأدنى من استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة وتخفيض استهلاك المياه بنسبة ٤٠ في المائة. ولذلك تم دمج العديد من الخصائص الموفرة للطاقة في المخطط العام، بما في ذلك المكاتب المفتوحة، والتبريد الموفر للطاقة، والإضاءة الموفرة للطاقة في جميع أنحاء المجمع، والواجهات الخارجية المزججة في المباني التي جُددت.

٦٠ - وطلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها المرحلي السنوي الخامس عشر بشأن تنفيذ المخطط العام (A/72/536)، إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل بيانات شاملة عما تحقق من مكاسب في الكفاءة تقبل القياس الكمي، من حيث استخدام الطاقة وكذلك تكاليف المنافع العامة، وأن يستند في ذلك إلى ما تم جمعه من بيانات فعلية. ووفقاً للتقرير المرحلي السنوي الخامس عشر للأمين العام (A/72/294 و A/72/294/Corr.1)، فقد تم تحديد المكاسب من الكفاءة القابلة للقياس الكمي بنسبة ٧٦ في المائة للبخار و ١٤ في المائة للكهرباء مع تحقيق نسبة إجمالية من المكاسب قدرها ٥٩ في المائة لكل من البخار والكهرباء لعام ٢٠١٦. غير أنه لم يتم الإبلاغ عن أي انخفاض في استهلاك المياه.

٦١ - وقُدمت إلى المجلس البيانات المتعلقة باستخدام البخار والكهرباء لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٧، إلى جانب فواتير الخدمات المتعلقة بالكهرباء والبخار والغاز والمياه لعام ٢٠١٧. غير أن الإدارة لم تتمكن من تقديم وثائق داعمة تتعلق ببيانات عام ٢٠٠٦. وتختلف المعلومات التي قدمتها الإدارة فيما يتعلق ببيانات عام ٢٠٠٦ عن البيانات المقدمة في التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر للأمين العام. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الإدارة، بلغ استهلاك البخار لعام ٢٠٠٦ ما مقداره ٤٧٦,٦٢ مليون كيلو بي تي يو (BTU)^(٤). غير أن التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر ذكر أن استهلاك البخار لعام ٢٠٠٦ بلغ ٤٠٠,٥٢ مليون كيلو بي تي يو (انظر A/72/294/Corr.1). ونظراً لهذا التباين، فإن مكاسب الكفاءة الواردة في التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر تتطلب المراجعة. وقد وافقت الإدارة على ملاحظة المجلس، وذكرت أن البيانات التي قدمتها لعام ٢٠٠٦ انبثقت عن مراجعة لاستهلاك الطاقة أجريت في عام ٢٠١١.

٦٢ - وذكرت الإدارة أن نسبة وفورات الطاقة في عام ٢٠١٧ بلغت ٦٨ في المائة في حالة استهلاك البخار و ٢٠ في المائة في حالة استهلاك الكهرباء، مع وفورات إجمالية في الطاقة بنسبة ٥٥ في المائة. ولذلك، فإن كفاءة الطاقة التي تحققت تتوافق على ما يبدو مع الهدف المحدد، على الرغم من انخفاض استهلاك الطاقة من ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

٦٣ - وبغية رصد استهلاك الطاقة والإبلاغ عن الكفاءة في استخدامها، تُفُت أداة لمتابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر تقيس استخدام الطاقة وتبلغ عنه بصورة آنية على المستوى الإجمالي وكذلك على مستوى المعدات. ووُضعت هذه الأداة موضع التشغيل في

(٤) يرمز مختصر بي تي يو (BTU) إلى وحدة الحرارة البريطانية (British Thermal Unit). وكل بي تي يو واحد يعادل كمية الحرارة اللازمة لتسخين رطل واحد من المياه بمقدار درجة فهرنهايت واحدة؛ وكيلو بي تي يو يعادل ألف وحدة حرارة بريطانية.

كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ولكن التقارير المنشقة عنها لم تكن دقيقة بسبب استخدام عامل تحويل غير دقيق. وأبلغت الإدارة المجلس أن التقارير الصادرة في آذار/مارس ٢٠١٨ أصبحت الآن دقيقة بعد تصحيح عامل التحويل.

٦٤ - ولاحظ المجلس أنه يمكن استخدام أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه لرصد استهلاك الطاقة على مستوى المعدات. وبالتالي، ستكون هذه الأداة مفيدة للغاية في تحليل وتنظيم أنماط استهلاك الطاقة على مستوى الطوابق/المبنى.

٦٥ - ويوصي المجلس بأن تستجلي الإدارة الفائدة من أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه فيما يتعلق برصد استهلاك الطاقة في الطوابق والمباني من أجل زيادة خفض استهلاك الطاقة حيثما أمكن ذلك. كما يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بالإبلاغ عن التخفيضات في استهلاك المياه كذلك.

إمكانية الوصول

٦٦ - ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الثالث عشر عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/70/343) أن المخطط العام حسن من سهولة الوصول إلى مجمع المقر وجعله متاحاً بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وأوصى المجلس في تقريره السابق (A/72/5 (Vol V)) بإجراء استقصاء للمستخدمين بشأن مدى فعالية خاصيات تيسير دخول ذوي الإعاقة وذلك من أجل تحديد أي ثغرات في البنية التحتية للمخطط العام.

٦٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، نُشر استقصاء على موقع "iSeek"^(٥) يطلب من الأشخاص ذوي الإعاقة الإدلاء بتعليقاتهم على تجاربهم مع خاصيات تيسير الوصول. وأشارت التعليقات الواردة في ذلك الاستقصاء بشأن الخدمات المتعلقة بالمرافق والأمن وتقديم الطعام والمؤتمرات إلى الصعوبات التي واجهها المستخدمون مع تلك الخاصيات. وذكرت الإدارة أن تصميمات المخطط العام تشمل خاصيات تيسير الوصول سواءً وفقاً لمقتضيات السلطات المحلية أو قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة؛ غير أنها ستنتظر في التعليقات الواردة في الاستقصاء وتجري تقييماً لما يمكن تحقيقه بشكل مجد وعقلاني لتلبية المتطلبات الواردة في التعليقات.

٦٨ - ولاحظ المجلس، خلال زيارة الموقع الشبكي، وجود كرسي ويافضة ترحيب وجهاز للكشف عن المعادن بالقرب من المصعد للأشخاص ذوي الإعاقة في كافيتريا الطابق الرابع. ونتيجة لذلك كان هناك مساحة محدودة للغاية لتحريك كرسي ذي عجلات. وذكرت الإدارة أن هذا أمر غير عادي وأنه ستوضع لافتات لضمان إبقاء تلك المساحات خالية من أي عائق.

٦٩ - وأبلغت الإدارة المجلس بأن المخطط العام لتحديد مباني المقر يمثل لمعايير قانون الولايات المتحدة الأمريكيين ذوي الإعاقة لعام ١٩٩١ فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول التي كانت ذات صلة وسارية وقت إعداد المخطط العام، وأنه ظل ممثلاً لذلك القانون. وأصبحت معايير قانون الولايات المتحدة الأمريكيين ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول سارية بعد الانتهاء من تصميم المخطط العام وبدء أعمال التجديد. وستكون ثمة حاجة إلى إجراء تقييمات إضافية لتحديد

(٥) الموقع الشبكي الداخلي لموظفي الأمم المتحدة.

الخصائص المتعلقة بإمكانية الوصول المطلوبة وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قانون عام ٢٠١٠. ولاحظ المجلس أن الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة نموذجية، تنادي بإتاحة إمكانية الوصول لجميع الأشخاص، وأن يمكن للإدارة أن تجري تحليلاً للتغرات فيما يتعلق بمعايير قانون عام ٢٠١٠ وتسعى إلى تحقيق الامتثال لها.

٧٠ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحليل التعقيبات الواردة على الاستقصاء على موقع iSeek واتخاذ التدابير التصحيحية.

٧١ - ويوصي المجلس أيضاً بأن تدرس الإدارة متطلبات معايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول وأن تتخذ تدريجياً الخطوات اللازمة نحو الامتثال لتلك المعايير بهدف كفالة إمكانية الوصول لجميع الأفراد ذوي الإعاقة.

٧٢ - وقد وافقت الإدارة على التوصيات.

واو - المرافق الترفيهية

٧٣ - عرضت اللجنة الأولمبية الدولية، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تقديم مساهمة مالية لتشديد مرافق ترفيهية في مقر الأمم المتحدة، وقد قبل الأمين العام هذا العرض رهناءً بلوائح الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها. وكان من المقرر استخدام هذه المساهمة لتمويل إنشاء مرافق ترفيهية تتألف من صالة للياقة البدنية في الطابق السفلي الثاني من مبنى المرج الشمالي؛ ومنطقة ترفيهية في الهواء الطلق تقع في المرج الشمالي من مجمع مقر الأمم المتحدة. وكانت الأمم المتحدة وحدها مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ مشروع تشييد المرافق الترفيهية وإدارته والرقابة عليه.

٧٤ - وفقاً للبند ٣-١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يجوز للأمين العام قبول التبرعات، سواء كانت نقدية أم غير نقدية، شريطة أن يكون الغرض الذي من أجله تُسدد التبرعات متسقاً مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها وشريطة أن يقتضي قبول التبرعات التي تنطوي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مسؤولية مالية إضافية على المنظمة الحصول على موافقة السلطة المختصة. وتنص القاعدة ١٠٣-٤ (ب) من النظام المالي والقواعد المالية على أن الجمعية العامة هي السلطة المختصة في حالات التبرعات أو الهبات أو الهدايا التي تنطوي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مسؤولية مالية إضافية على المنظمة.

٧٥ - وذكرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها بشأن التقرير المرحلي السنوي الرابع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/71/541)، أنه يجب توفير ضمانات بأن قبول الهبة من اللجنة الأولمبية الدولية يمثل امتثالاً تاماً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ وأن يكون تنفيذ المرفق في حالة امتثال تام لمشتريات الأمم المتحدة وسياساتها وإجراءاتها وممارساتها؛ وأن استخدام الحيز في الطابق السفلي لمبنى مقر الأمم المتحدة لإنشاء المرفق الترفيهي لن يعوق أي استخدام حالٍ أو مقبل لهذا الحيز. وعلاوة على ذلك، ذكرت اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تزويد الجمعية العامة أيضاً بمعلومات تفصيلية عن أي آثار مالية مباشرة أو غير مباشرة ناشئة عن إنشاء المرافق الترفيهية. ورأت اللجنة الاستشارية أن تنفيذ مشروع هذه المرافق يتطلب موافقة مسبقة من الجمعية.

٧٦ - وأبلغت الإدارة المجلس بأن اللجنة الأولمبية الدولية قد تبرعت بمبلغ لتمويل إقامة جناح خارجي (ملعب كرة سلة، وملعب للعبة دفع الأقراص (shuffle board)، وجناح للمناظر الطبيعية) في الطرف الشمالي من المرج الشمالي، وإنشاء مرفق صالة اللياقة البدنية في الطابق السفلي الثاني من المرج الشمالي، وما يتصل بذلك من التكاليف اللازمة لأعمال الصيانة. وأبلغت الإدارة المجلس أنه تم الانتهاء من تشييد المرافق الترفيهية؛ غير أن صالة الألعاب الرياضية لم تدخل الخدمة بعد.

٧٧ - وترد في الجدول ٤ حالة النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية المتكبدة لإنشاء هذه المرافق:

الجدول ٤

المرافق الترفيهية

(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

العنصر	الميزانية	النفقات الفعلية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨
الجناح	٦١٤٧٥٨	٥٥٥٥٩٥
صالة اللياقة البدنية للموظفين	٥٠٨٤٧٧	٥٤٤٩٠٦
التكاليف الإجمالية، الجناح وصالة اللياقة البدنية للموظفين	١١٢٣٢٣٥	١١٠٠٥٠١
تكاليف الصيانة لمدة سبع سنوات (التكاليف المتوقعة)	٣٧٦٧٦٤	٣٩٩٤٩٨
مجموع تكاليف المرافق الترفيهية	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

المصدر: تقرير التكاليف حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الصادر عن اللجنة الأولمبية الدولية؛ وبيانات الإدارة.

٧٨ - وذكر أيضا أن تكاليف التأمين على المرافق الترفيهية مشمولة في إطار وثيقة التأمين المعمول بها في الأمم المتحدة نظرا لأن المرافق تشكل جزءا من المجمع الحالي. غير أن الإدارة لم تأخذ في الحسبان متطلبات المرافق من التدفئة والمياه. وأبلغت الإدارة المجلس أن الأعمار الإنتاجية المتوقعة لهذه المرافق قد حُدِّدت بسبع سنوات، لأن الأصول المنشأة في إطار المرافق الترفيهية متخصصة بطبيعتها، وأن مراجعة المرافق ستجري سنوياً بهدف إدخال أي تعديلات محتملة في أعمارها الإنتاجية.

٧٩ - ومن أجل حساب تكلفة صيانة المرافق، نظرت الإدارة فقط في تكلفة شركة التنظيف الخارجية (١ ٧٦١ دولاراً شهرياً لصالة اللياقة البدنية و ٢ ٧٥٩ دولاراً شهرياً للجناح). وبالتالي، فإن إجمالي تكاليف شركة التنظيف الخارجية لمدة سبع سنوات تبلغ ٣٧٩,٦٨٠ دولار، من دون حساب التسويات المتصلة بالتضخم. وذكرت الإدارة أن المبلغ المتبقي من الهبة سيستخدم لتمويل تكاليف التنظيف.

٨٠ - كما أبلغت الإدارة المجلس بأن المرافق ستواصل مهامها الحالية بعد سبع سنوات وأنه لا توجد خطط لإلغاء هذه المرافق بعد مرور سبع سنوات.

٨١ - ورأى المجلس من خلال الخبرة، أن تكاليف صيانة الأصول تزداد كلما استُخدمت، ولاحظ أن الإدارة لم تقدم أي تقديرات فيما يتعلق بتكلفة صيانة هذه الأصول بخلاف ما يتعلق بتنظيفها. وبالتالي فإن المرافق الترفيهية التي تبرعت بها اللجنة الأولمبية الدولية ليست مرافق لا تترتب عليها تكاليف.

ولم تطلب الإدارة موافقة الجمعية العامة قبل قبولها الهبة المقدمة من اللجنة الأولمبية الدولية، كما هو مطلوب بموجب البند ٣-١٢ والقاعدة ١٠٣-٤ (ب) من النظام المالي والقواعد المالية.

٨٢ - وذكرت الإدارة أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوصت بأن تخطط الجمعية العامة علماً بالمرافق بأثر رجعي، وأن هذه التوصية هي الآن قيد نظر الجمعية. ولذا رأت الإدارة أنها لا تحتاج إلى العودة إلى الجمعية للحصول على موافقتها في هذا الشأن.

٨٣ - ويوصي المجلس بأن تجري الإدارة تقييماً شاملاً لتكاليف الصيانة مع مراعاة جميع العناصر الفرعية للصيانة من قبيل تصليح المرافق الترفيهية وتعهدها.

٨٤ - ويوصي المجلس أيضاً بأن تتخذ الإدارة الترتيبات الكافية لتمويل تكاليف تشغيل وصيانة الأصول المنشأة نتيجة للهبة المقدمة من اللجنة الأولمبية الدولية.

٨٥ - ووافقت الإدارة على التوصيتين وذكرت أن الهبة الحالية المقدمة من اللجنة الأولمبية الدولية تغطي تكاليف صيانة المرافق طوال فترة أعمارها الإنتاجية البالغة سبع سنوات. وذكرت الإدارة أنها ستواصل الاتصال باللجنة الأولمبية الدولية فيما يتعلق بمتطلبات التمويل اللاحقة المتصلة بتكاليف الصيانة بعد انتهاء فترة السبع سنوات، وتستكشف خيارات أخرى لاستكمال الأموال المتوفرة، حسب الاقتضاء.

زاي - شكر وتقدير

٨٦ - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وموظفيه.

(توقيع) راجيف مهريشي

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) موسى جمعة أسد

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات

في جمهورية تنزانيا المتحدة

(توقيع) كاي شيلر

رئيس المحكمة الاتحادية الألمانية لمراجعة الحسابات

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨

المرفق الأول

حالة تنفيذ التوصيات لغاية السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

الرقم في التقرير	الفقرة المرجعية	موجز التوصية	الإجراء الذي أبلغت عنه الإدارة	تقييم المجلس	تُنفذت قيد تجاوزتها بالكامل التنفيذ الأحداث لم تنفذ	الحالة بعد التحقق
١	الدورة الثامنة والستون/الفقرة ٧٧	يوصي المجلس بأن تعتمد الإدارة استراتيجية للاستثمار في الأصول طوال دورة حياتها وأن تُقيّم خيارات مشفوعة بتكاليف لصيانة مباني المقر طوال فترة حياتها.	عملاً بالجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠، قدم الأمين العام نسخة مستكملة من التقرير عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)، الذي اقترح استخدام نهج للتجديد التدريجي للأصول يتعلق بصيانة المرافق، وقدم معلومات مستكملة عن هيكل إدارة مشاريع التشييد بشأن مشاريع التشييد المقترحة التي سيُضطلع بها في الأجل القريب، فضلاً عن معلومات عن اعتبارات أخرى من قبيل تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، والاحتياجات بعيد الأمد من أماكن العمل على الصعيد العالمي، واستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتعتزم الإدارة تقديم تقريرها المقبل في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين.	X	هذه التوصية قيد التنفيذ حسبما أفادت به الإدارة	
٢	الدورة الثامنة والستون/الفقرة ٨٢	يوصي المجلس بأن يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية باستعراض عقود الصيانة الجارية، على أساس تقييم النطاق الكلي لاحتياجات إدارة المرافق بعد إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر، وبتقييم إمكانيات الحصول على قيمة أفضل من أي علاقة تجارية استراتيجية يُقيمها في المستقبل	تجري الإدارة حالياً عملية تقديم عطاءات لتكليف خبير مستقل بهدف تقييم النهج الذي تتبعه في الصيانة.	X	تعتزم الإدارة حالياً إجراء التقييم المستقل لنهجها في الصيانة في أواخر عام ٢٠١٨، بعد عام من نشر وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا. ويمكن للإدارة استثمار أي إمكانيات للحصول على قيمة أفضل من أي علاقة تجارية استراتيجية تقيمها في المستقبل بعد تقييم نهجها في الصيانة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.	
٣	الدورة التاسعة والستون/الفقرة ٢٥ (ب)	إجراء تحقق مستقل من جميع المشاريع الكبرى. فلا يوجد حالياً أي نهج متبع في الأمم المتحدة للتحقق من المشاريع بصورة مستقلة.	بالإضافة إلى إنشاء هياكل إدارة عامة وهياكل إدارة مشاريع يعينها على حد سواء لفرادى المشاريع الواسعة النطاق، كُلِّفَت الإدارة أيضاً شركتين مستقلتين لتوفير خدمات مستقلة لضمان إدارة المخاطر/التحقق من المشاريع. هذه التوصية تُعتبر منفذة.	X	كما ذكرت الإدارة بأنها كُلِّفَت شركتين مستقلتين لتوفير خدمات مستقلة لضمان إدارة المخاطر/التحقق من المشاريع، فإن هذه التوصية تُعتبر منفذة.	

الرقم في التقرير	الفقرة المرجعية موجز التوصية	الإجراء الذي أبلغت عنه الإدارة	تقييم المجلس	تُنفذت قيد تجاوزتها بالكامل التنفيذ الأحداث لم تنفذ	الحالة بعد التحقق
٤	الدورة التاسعة والستون/الفقرة ٢٥ (د)	الالتزام بإبداء الإدارة العليا لروح قيادية ظاهرة للعيان فيما يتعلق بمشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل. وتشير التجربة إلى أنه، على غرار جميع مبادرات التغيير التي تؤثر على بيئة العمل اليومية، فإن تبني الإدارة العليا لدور القدوة سيشكل عنصراً حيوياً لكسب قبول الموظفين وتأمين الفوائد المرجوة.	أكدت الإدارة الجديدة أن ترتيبات الاستخدام المرن لأماكن جزء لا يتجزأ من الإصلاحات وأن الجمعية العامة وافقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على خطة المشروع لاستكمال الطوابق الـ ٢٦ المتبقية في مبنى الأمانة العامة التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/72/379). وسينفذ المشروع بكامله في الموعد المحدد وسيتم فسخ عقدي إيجار (مبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني ومبنى Innovation Buildings في عام ٢٠١٨ كما هو مقرر. وتدعم الإدارة العليا المشروع، وفي بعض الحالات، اتصل رؤساء الإدارات أو المكاتب بالفريق لتنفيذ ترتيبات الاستخدام المرن لأماكن العمل في مناطقهم في وقت أبكر مما هو مخطط له. ومن الواضح أن المديرين تخلصوا من شكوكهم الأولية مع رؤيتهم العمل جارياً على تنفيذ هذه الترتيبات.	ذكرت الإدارة أنه بالإضافة إلى X نشر مواد تتعلق بإدارة تغير الاستخدام المرن لأماكن العمل ومشاركة الموظفين من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، فقد تم عقد اجتماعات مفتوحة للإدارات/المكاتب منذ آب/أغسطس ٢٠١٧ (٢٧ اجتماعاً حتى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨). وفي ضوء التقدم المحرز، تُعتبر التوصية مُنفذة.	
٥	الدورة السبعون/الفقرة ١٧ (ب)	إدارة نواتج المشروع والإبلاغ عن إنجازها، بما في ذلك الفوائد المالية وغير المالية المتوقعة والمحقة من الاستثمار في المخطط العام لتحديد مباني المقر.	تبلغ الإدارة في تقاريرها المرحلية السنوية عن المكاسب في الكفاءة والإنجازات المحققة في مجال كفاءة الطاقة، والامتثال للقواعد، وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة والسلامة.	وفي ضوء التقدم المحرز والإنجازات X المبلغ عنها، تُعتبر التوصية مُنفذة.	
٦	الدورة السبعون/الفقرة ١٧ (ج)	التعجيل في إغلاق عقود المخطط العام المتبقية لتعزيز اليقين إزاء تكاليف المشروع النهائية وتحرير أي وفورات محتملة.	أغلقت العقود المتبقية، باستثناء أنشطة التقاضي التي لا تزال جارية.	X نظراً لوجود عقود في انتظار إغلاقها، فإن التوصية قيد التنفيذ.	
٧	الدورة السبعون/الفقرة ١٧ (د)	الإبلاغ عن كامل مبلغ أي وفورات تنشأ عن إغلاق العقود والأخذ بآليات إدارية مناسبة لتحديد الطريقة التي يمكن بها استخدام هذه الوفورات، بما في ذلك النظر تحديداً في إعادة الوفورات إلى الدول الأعضاء.	تُقدّم بانتظام معلومات عن الوفورات المحققة من إلغاء التزامات من السنوات السابقة واستخدامها وسوف تُدرج في التقرير المحلي السنوي الخامس عشر عن المخطط العام. ولا يمكن أن تتحقق الوفورات إلا بعد أن تُنجز جميع الأعمال والعمليات ذات الصلة بإنجازاً تاماً، وتُغلق جميع العقود، وتجري تسوية جميع الحسابات تماماً. وإذا ما تبثت أي أرصدة غير ملتزم بها بعد إغلاق جميع العقود، فإنها ستعاد إلى الدول الأعضاء. ولا تزال دعاوى التقاضي بشأن العقود قائمة.	X هذه التوصية قيد التنفيذ حسبما أفادت به الإدارة	

الرقم في التقرير	الفقرة المرجعية موجز التوصية	الإجراء الذي أبلغت عنه الإدارة	تقييم المجلس	تُنفذت قيد تجاوزتها بالكامل التنفيذ الأحداث لم تنفذ
٨	الدورة الحادية والسبعون/الفقرة ١٧ (ج)	التركيز على تحقيق كل الفوائد المحتملة للاستثمار في المخطط العام، وكفالة الاستخدام الأمثل لبيئة العمل الحديثة الجديدة للحد من استخدام أماكن العمل المستأجرة الباهظة التكلفة.	ذكرت الإدارة أن مبنى Daily News أُخلى في عام ٢٠١٧، وأن مبنى الاتحاد الأمم المتحدة الائتماني أُخلى في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وأن أنشطة إخلاء مبنى Innovation Building في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ قيد التنفيذ.	X
٩	الدورة الحادية والسبعون/الفقرة ١٧ (د)	إجراء تحليل مفصل لبيانات التشغيل وأعطال المباني لمساعدة الإدارة على إعداد بيان جدوى مقنع يقدّم إلى الجمعية العامة لدعم ميزانية الصيانة المقترحة سنويا وفي الأجل الطويل.	يجري مكتب خدمات الدعم المركزية حاليا عملية تقديم عطاءات لتكليف خبير مستقل بمهدف تقييم النهج الذي تتبعه في الصيانة.	X
١٠	الدورة الحادية والسبعون/الفقرة ١٧ (هـ)	عرض تحليل أولي لبيانات المرافق بعد إغلاق مبنى المرج الشمالي على الجمعية العامة أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين، وبيانات سنة كاملة، جاهزة للمراجعة، أثناء الجزء المستأنف من الدورة.	وقُدّم التحليل المطلوب في التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/72/294، و A/72/294/Corr.1)، وعُرضت مقارنة لاستهلاك الطاقة بين عام ٢٠٠٦ و ٢٠١٧ في الجدول ٢ من التقرير، والذي تضمن استخدام الطاقة وأوجه الكفاءة في استخدامها. ووردت في الجدول ٣ من التقرير بيانات مستكملة عن التكاليف والوفورات النقدية.	X
١١	الدورة الثانية والسبعون/الفقرة ٦٢	يوصي المجلس بأن تبذل الإدارة الجهود الكفيلة بتشغيل وحدة صيانة المنشآت في نظام أوموجا للتمكين من إجراء استعراض مبكر لممارساتها في مجال الصيانة. وهذا ما من شأنه أن يمكن الإدارة من إعداد خطط للصيانة في الأجل الطويل تشمل أي ثغرات في جهود الصيانة التي تبذلها.	ذكرت الإدارة أن التوصية قيد التنفيذ.	X
١٢	الدورة الثانية والسبعون/الفقرة ٦٩	يوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة الخطوات الكفيلة بتعزيز الضوابط الداخلية لحماية الأصول وتسجيلها ورصدها بشكل سليم.	هذه التوصية قيد التنفيذ. ولا يزال مكتب خدمات الدعم المركزية يواصل العمل على تعزيز الضوابط الداخلية في مجال إدارة الممتلكات.	X

الرقم في التقرير	الفقرة المرجعية	موجز التوصية	الإجراء الذي أبلغت عنه الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق	
					تُنفذت قيد تجاوزتها	بالكامل التنفيذ الأحداث لم تنفذ
١٣	الدورة الثانية والسبعون/الفقرة ٧٨	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بحل المسائل المرتبطة بأداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه، المتعلقة بتسجيل استخدام البخار والغاز والمياه والإبلاغ عنه من أجل تمكين الرصد الآني لجميع المرافق.	لا تزال هذه التوصية قيد التنفيذ.	X	ذكرت الإدارة كذلك أن الإبلاغ غير الصحيح للأداة حدث بسبب استخدام عامل تحويل غير صحيح. وفي وقت لاحق، نوقشت هذا المسألة مع البائع، وأصبح الإبلاغ الآن أدق بعد تصحيح عامل التحويل.	
١٤	الدورة الثانية والسبعون/الفقرة ٧٩	يوصي المجلس بأن تجري الإدارة تحليل جادوى للمعايير المحددة في تقرير الخبير الاستشاري المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٥ لتحديد مجالات تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بعد مراعاة المرونة المعززة التي يتيحها تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر.	ستقوم الإدارة باستكشاف إمكانيات أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه في توفير مزيد من الرصد بهدف تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة.	X	هذه التوصية قيد التنفيذ حسبما أفادت به الإدارة.	
١٥	الدورة الثانية والسبعون/الفقرة ٨٣	يوصي المجلس بأن تجري الإدارة استقصاء للمستخدمين بشأن مدى فعالية خاصيات تيسير الوصول لذوي الإعاقة من أجل تحديد أي ثغرات، إن وجدت، في البنية التحتية المنشأة في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر.	أجري استقصاء المستخدمين. في حين سيتواصل العمل على ضمان اتخاذ إجراء لمعالجة القضايا التي سلط الضوء عليها (وسيصب في التوصية المتعلقة بالفقرة ٦٧ من الوثيقة (A/73/5 (Vol. V)، ترى الإدارة أن هذه التوصية التي من الفترة السابقة قد تُنفذت وينبغي إغلاقها.	X	نقر بالاستجابة المستكملة التي قدمتها الإدارة في تموز/يوليه ٢٠١٨ وسوف نتحقق من التقدم المحرز خلال المراجعة القادمة.	
١٦	الدورة الثانية والسبعون/الفقرة ٩٥	يوصي المجلس بأن ترصد الإدارة المكاسب الإنتاجية بانتظام مع كفاءة خفض الاحتياجات من حيز المكاتب.	التوصية قيد التنفيذ، وستظل جزءاً لا يتجزأ من مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل.	X	نظراً لعدم اكتمال مشروع الاستخدام المرن لأماكن العمل، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.	
		المجموع ١٦			٤	١٢
		النسبة المئوية			٢٥	٧٥

المرفق الثاني*

الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر

* صدر هذا المرفق دون تحرير رسمي.

الدروس المستفادة من تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

ورقة مقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

حزيران/يونيه ٢٠١٨

المحتويات

الصفحة

٣٣		١ - مقدمة
٣٣		٢ - تحقيق الأهداف
٣٥		٣ - التخطيط
٣٧		٤ - التنفيذ
٣٨		٥ - إدارة المشروع
٣٩		٦ - النتائج
٤٠		٧ - الخلاصة

تصدير

تمت صياغة المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠٠٠، وبدأت أعمال التشييد في عام ٢٠٠٨، وأنجزت كافة الأنشطة المتعلقة بالتشييد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ولم يُغلق المخطط العام إدارياً بسبب دعاوى التحكيم.

ويقوم مجلس مراجعي الحسابات منذ عام ٢٠٠٤ بمراجعة حساب المشروع سنوياً، ويتم إبلاغ الجمعية العامة بذلك. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قُدمت ورقة عن الدروس المستفادة من المخطط العام استناداً إلى ما تم تنفيذه خلال اثني عشر عاماً عندما أُنجز الجزء الأكبر من الأعمال في مباني الأمانة العامة والمؤتمرات والجمعية العامة. وحددت الورقة الدروس التي يمكن أن تستخدم في مشاريع تشييد مقبلة من قبيل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

وبما أن أنشطة التشييد قد اكتملت أخيراً وسُددت معظم المدفوعات، فمن الجدير استعراض التنفيذ الكامل للمخطط العام لأنه يتيح استحضار الأهداف المقررة وتحقيقها، والمنافع المتراكمة، وإدارة المشروع، بصورة موضوعية. ويتمثل الهدف من هذا التقرير في الوصول إلى الدروس المستفادة من مختلف التجارب التي استقيت خلال تنفيذ المخطط العام والتي يمكن استخدامها في مشاريع كبيرة للبنية التحتية.

١ - مقدمة

تم تشييد الجزء الأكبر من مجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٢. وأُجري تقييم لحالة المباني في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لاستعراض الحالة المادية لمجمع مقر الأمم المتحدة وأشار إلى ضرورة إجراء أعمال تصليح وتجديد رئيسية. وأذنت الجمعية العامة بإعداد خطة تصميم شاملة وتحليل للتكلفة تشمل جميع البدائل الممكنة. وبعد دراسة مختلف الخيارات المتعلقة بمدة المشروع وتكاليفه فضلا عن مصادر التمويل، وافقت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ على نطاق المخطط العام وتمويله.

وكان من المتوخى أن يبدأ المخطط العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بفترة تشييد مدتها خمس سنوات لإضفاء طابع القرن ٢١ على مجمع مقر الأمم المتحدة وجعله أكثر أمنا وحدائة وكفاءة في استخدام الطاقة. واستهدف المخطط العام تجديد مجمع مقر الأمم المتحدة مع الحفاظ على السلامة المعمارية والتصميم الأصلي لتحقيق ما يلي:

- الكفاءة في استخدام الطاقة
- الامتثال لجميع القواعد والأدلة المحلية
- إتاحة إمكانية الوصول لجميع الأشخاص
- استيفاء جميع متطلبات الأمن المعقولة والحديثة

٢ - تحقيق الأهداف

حالة الأهداف المقررة

الأنشطة	الموعد المقرر للإنجاز	موعد الإنجاز المبلغ عنه في التقرير المرحلي السنوي	موعد الإنجاز النهائي كما ورد في السجلات
مبنى الأمانة العامة	أوائل عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
مبنى المؤتمرات	منتصف عام ٢٠١١	أوائل عام ٢٠١٣	آذار/مارس ٢٠١٣
مبنى الجمعية العامة	منتصف عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٤	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
المبنى الملحق الجنوبي	أوائل عام ٢٠١٢	عُلق العمل فيه	عُلق العمل فيه
مبنى مكتبة داغ هامرشولد	أوائل عام ٢٠١٣	عُلق العمل فيه	عُلق العمل فيه
إغلاق مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وتسليمه إلى مكتب خدمات الدعم المركزية	منتصف عام ٢٠١٥	تموز/يوليه ٢٠١٥	تموز/يوليه ٢٠١٥
تهيئة المناظر الطبيعية للمرج الشمالي	أواخر عام ٢٠١٥	منتصف عام ٢٠١٧	أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
الأعمال المتعلقة بالأمن عند الشارعين ٤٢ و ٤٨	أواخر عام ٢٠١٦	منتصف عام ٢٠١٧ ^(ب)	أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

المصدر: التقرير المرحلي السنوي الخامس عشر للأمين العام (A/72/294) وبيانات الإدارة.

تم الانتهاء من جميع أعمال التشييد لجميع نطاقات مشروع المخطط العام وحقت حالة الانجاز النهائي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. أما الأنشطة المتبقية أي الأنشطة الإدارية المتعلقة بإنهاء العقود، وتسوية الحسابات وسداد الفواتير، التي كان من المتوقع أن تختتم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فلم تختتم بسبب دعاوى التحكيم القائمة.

الإنجازات الهامة

أبلغ الأمين العام، في تقريره المرحلي السنوي الخامس عشر عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/72/294) الجمعية العامة بالفوائد الثالية الناجمة عن المخطط العام. وتم الإبلاغ عن الإنجازات الهامة فيما يتعلق بالمرافق المحددة حديثاً على النحو التالي:

➤ الكفاءة في استخدام الطاقة

تحقيق زيادة في الكفاءة قابلة للقياس بنسبة ٧٦ في المائة في استخدام البخار و ١٤ في المائة في استخدام الكهرباء مع تحقيق مكاسب إجمالية بنسبة ٥٩ في المائة لعام ٢٠١٦ مقارنة بالبيانات المرجعية لعام ٢٠٠٦.

➤ الامتثال للقواعد

يمثل مجمع مقر الأمم المتحدة لقواعد البناء والحريق والسلامة المعمول بها في البلد المضيف.

➤ السلامة والأمن

مع الحفاظ على التصميم التاريخي الأصلي لمجمع المقر، تم تحديث المرافق لتلبية المعايير المعمول بها حاليا في مجالات السلامة والأمن والتكنولوجيا.

➤ إتاحة إمكانية الوصول لجميع الأشخاص

بإمكان جميع الأفراد ذوي القدرات المختلفة الوصول إلى المرافق المحددة حديثا.

➤ الاستخدام المرن لأماكن العمل

لم يكن الاستخدام المرن لأماكن العمل يشكل جزءا من المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويهدف تحقيق أكفأ استخدام لحيز المكاتب وتحسين الإنتاجية، طُرح استخدام هذا المفهوم كمشروع منفصل في إطار المخطط العام في عام ٢٠١٤ ولا يزال العمل قائما على تنفيذه. وإذا ما نفذ هذا المشروع بشكل جيد، فيمكنه استيعاب عدد إضافي من الموظفين، ما يؤدي إلى تحقيق وفورات في المبالغ المدفوعة لإيجارات للمباني.

وكان المخطط العام من المشاريع ذات الصلة بالهياكل الأساسية الكبيرة التي ترتب عليها التزامات نقدية ضخمة واستغرق تنفيذها فترة طويلة جدا.

وقدم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ورقة عن الدروس المستفادة من المخطط العام. ولا تزال صالحة حتى الآن. وإضافة إلى الورقة السابقة، تزيد هذه الورقة أحيانا في توضيح تلك الدروس التي تصبح أكثر أهمية عند إنجاز المخطط العام.

٣ - التخطيط

شُيّد مجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٢ ويتألف من خمسة مبان رئيسية. وقد تبين أن الهياكل تتقادم وتتطلب قدرا كبيرا من أعمال التصليح والتجديد. وقد أصبحت غير كفؤة من حيث استخدام الطاقة ولم تعد تتوافق مع المتطلبات الحالية للسلامة والحريق والبناء. وأيضا، كان المجمع عاجزا على تلبية متطلبات الأمان الحديثة.

وفي عام ١٩٩٩، تعاقدت الأمم المتحدة مع شركة هندسية لتقديم دراسة عن المخطط العام لتحديد العمل المطلوب لإنجاز مرفق مناسب وكفؤ في استخدام الطاقة وسليم ويتسم بالأمان. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٦، أُنجِزت أعمال وضع التصميم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة على ميزانية قدرها ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار لتنفيذ

المخطط العام. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، مثّل تشييد مبنى المرج الشمالي بدء تنفيذ المخطط العام. ووفقاً للاستراتيجية المعجلة، كان من المقرر أن يكتمل المشروع في غضون ست سنوات.

وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أُنجزت جميع أعمال التشييد لكامل نطاق المخطط العام. ومن المتوقع أن ينتهي الإغلاق الإداري النهائي للمشروع وجميع العقود ذات الصلة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، غير أنه بالنظر إلى دعاوى التقاضي الجارية وما يتصل بها من تكاليف، فقد تأجل الإغلاق لحين البت في تلك الدعاوى. وتبلغ التكلفة النهائية المتوقعة لأعمال التشييد الآن ٣ ٣٠٩,٣ ملايين دولار.

وقد لاحظنا ما يلي في ما يتعلق بتخطيط المخطط العام:

(أ) قدم الأمين العام مساراً مقترحاً للعمل بشأن المخطط العام إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ وبدأت أعمال التشييد في عام ٢٠٠٨. وهكذا فقد استغرق الأمر نحو ٨ سنوات للتخطيط لمشروع المخطط العام.

(ب) فيما أُنجز العمل المتعلق بثلاثة مباني من المباني الخمسة في النطاق الأصلي للمشروع، فقد عُلّق العمل المتعلق بتجديد مبنى الملحق الجنوبي ومبنى مكتبة داغ همرشولد بسبب مشاكل أمنية.

(ج) كان قد صدر ٧٤٦ ٤ أمر تغيير، بقيمة إجمالية قدرها ٤٩٨,٧٥ مليون دولار تتعلق بأعمال المخطط العام، حتى شباط/فبراير ٢٠١٧. وبدأت الإدارة أعمال التشييد باستخدام التصاميم التي تم تغييرها أثناء مسار العمل من خلال أوامر التغيير. وأضاف هذا النهج المخاطر وعدم اليقين سواء من حيث التكلفة أو الوقت اللازم لإنجاز الأعمال.

(د) أُنجزت الأعمال الهامة في الأمانة العامة في إطار المخطط العام في عام ٢٠١٣، في حين تم التخطيط لتنفيذ الاستخدام المرن لأماكن العمل في عام ٢٠١٤. ونظراً لعدم توخي مسألة الاستخدام المرن لأماكن العمل في إطار المخطط العام، فإنه لم يُدرج في التخطيط الأولي للمخطط العام. ونتيجة لذلك، تأخر تحقيق الفائدة المرجوة منه المتمثلة في إخلاء عدد من المباني المستأجرة.

فرص التعلم

❖ استغرقت الأمم المتحدة خمس سنوات للبدء في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة لهذا المشروع. وبالرغم من أن الأمم المتحدة لم تكن تملك القدرات التقنية اللازمة لتقييم متطلبات المخطط العام وإعداد تصميمه، وواجهت التحدي المتمثل في الاختيار من بين بدائل مختلفة تتعلق بالتصميم، وفترة المشروع ونمط التمويل، فلم يكن ينبغي أن تطول فترة التخطيط إلى ذلك الحد.

❖ علاوة على ذلك، ورغم الموافقة على مشروع المخطط العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فقد كان من الممكن في فترة التخطيط تقييم المتطلبات الأمنية، التي استلّتها بموجبها تجديد مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي من نطاق المخطط العام.

❖ كان يمكن لتخطيط مختلف الأنشطة في إطار المخطط العام أن يحد من الحاجة إلى الكثير من أوامر التغيير.

❖ يشير التغير فيما يتعلق بنطاق المشروع وزيادة الميزانية وكذلك التأخر في إنجاز المشروع إلى مدى التحسن في التخطيط. ونظراً لحجم المشروع وفيما يتعلق بالسلاسة في تنفيذ نطاقه، كان من الممكن تحسين التخطيط للجدول الزمني لإنجاز الأعمال الفردية والحد من التكاليف ذات الصلة، وتنفيذه بنشاط.

❖ يجب الحد من التوجه إلى المبالغة في تقدير الميزانية بهدف توفير المرونة في تاريخ لاحق وذلك لكفالة إعداد التقديرات الأولية بشكل واقعي مع الأخذ بعين الاعتبار فقط الأعمال الفعلية والنفقات التي تتناسب معها.

٤ - التنفيذ

شمل المخطط العام لتجديد مباني المقر تجديد خمسة مبان، وشمل أيضاً تشييد مبنى المرج الشمالي وهدمه ونقل حوالي ٦٠٠٠ موظف إلى المكاتب المستأجرة. غير أنه تم تعليق أعمال تجديد مبنيي المرفق الجنوبي ومكتبة داغ همرشولد في عام ٢٠١٣ لأسباب أمنية وأُخرجوا من نطاق المخطط العام بموجب قرار الجمعية العامة المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

وأفاد الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الخامس عشر أن جميع أعمال التشييد في إطار المخطط العام أُنجزت في آب/أغسطس ٢٠١٧، وأن تكلفته النهائية المتوقعة بلغت ٢١٥٠,٤ مليون دولار أنفق منها ما نسبته ٩٩,٩ في المائة. أما الأنشطة المتبقية المتمثلة في الأنشطة الإدارية المتعلقة بإخلاء العقود، وتسوية الحسابات، وسداد الفواتير، فقد كان من المتوقع أن تنتهي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أُنجزت أخيراً جميع أعمال التشييد لكامل نطاق المخطط العام. وتبلغ التكلفة النهائية المتوقعة لأعمال التشييد الآن ٢٣٠٩,٣ ملايين دولار. ولا يمكن الإغلاق الإداري للمخطط العام إلا بعد البت في قضيتي تحكيم قائمتين تتصلان بالمشروع.

وقد لاحظنا ما يلي في ما يتعلق بتخطيط المخطط العام:

(أ) كانت ميزانية المشروع في البداية، ٨٧٦,٧ مليون دولار، والتي نُفّحت لتوافق التكلفة النهائية المتوقعة البالغة ٢١٥٠,٤ مليون دولار في آب/أغسطس ٢٠١٧، في حين بلغت التكلفة النهائية المتوقعة ٢٣٠٩,٣ مليون دولار في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويتعلق تجاوز التكاليف أساساً بالتغيرات التي طرأت على استراتيجية التشييد، مما أدى إلى زيادة الأتعاب المهنية، وارتفاع تكاليف أماكن الإيواء المؤقت، وإلى أحداث غير متوقعة، مثل المعايير الأمنية المنقحة والأعلى تكلفة والأضرار التي خلقتها العاصفة ساندي.

(ب) شطبت الجمعية العامة تجديد مبنيين هما مكتبة داغ همرشولد والمرفق الجنوبي من نطاق المخطط العام (القرار ٦٩/٢٧٤ ألف). وعلى الرغم من أن نطاق المشروع قد تقلص إلى حد كبير (تجديد ثلاثة مبان عوضاً عن خمسة)، فقد كانت تكلفة المشروع في الواقع أكبر من الميزانية المقررة له.

(ج) علاوة على ذلك، كان من المقرر أن تُنجز أعمال المخطط العام في عام ٢٠١٤، بيد أنها أُنجزت في عام ٢٠١٧ أي بتأخير مدته ثلاث سنوات عن تاريخ الإنجاز المحدد.

(د) هناك قضيتا تحكيم جاريان متصلتان بالمخطط العام والأمم المتحدة طرف فيهما. وقد رُفعت كلتا القضيتين ضد المفاوض الرئيسي من قبل متعهدين من الباطن يعملون له على أساس أوامر التغيير في أعمال المخطط العام.

فرص التعلم

❖ على الرغم من وجود بعض العوامل الدخيلة التي أدت إلى تصاعد التكاليف، فقد كان هناك أيضاً انخفاض في نطاق العمل المتعلق بتجديد مبني مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي مما يشير إلى أنه كان من الممكن إنجاز مشروع المخطط العام في حدود الميزانية المقررة.

٥ - إدارة المشروع

تضمنت إدارة مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر أنشطة التخطيط وإدارة التنفيذ والأنشطة المتبقية المتعلقة بالإغلاق الإداري. ومن الأهمية البالغة بمكان حُسن إدارة مشروع مثل المخطط العام، الذي ينطوي على ميزانية كبيرة ويستغرق تنفيذه وقتاً طويلاً.

(أ) تمثل إدارة مشروع يمثل هذا التعقيد تحدياً صعباً وتتطلب نهجاً مخططاً وتنفيذاً ملائماً للتغييرات المطلوبة. غير أن التأخر في التنفيذ والتصاعد اللاحق في التكاليف أشارا إلى وجود نطاق آخر للتحسن في إدارة المشاريع.

(ب) في حين أن المباني المحددة حديثاً تتطلب إجمالاً أعمال صيانة وتصليح أقل، فإن النظم والمعدات المتطورة المركبة حديثاً تستلزم خدمة أكثر اتساقاً وأعلى كلفة. غير أن الإدارة لا تملك ما يكفي من الموارد البشرية والميزانية لإجراء الصيانة الوقائية الأساسية اللازمة لتعهد المعدات الحديثة.

(ج) لم يُحرز أي تقدم صوب وضع مقترحات جديدة لتجديد مبني المكتبة والملحق الجنوبي اللذين أُسقطا من نطاق المخطط العام.

وهناك شواغل إزاء الضوابط الداخلية المتعلقة بحماية الأصول. فوفقاً للمعلومات التي قدمتها الإدارة فيما يتعلق بعملية التحقق المادي لعام ٢٠١٧، لم يتم العثور على ٢٦٦ أصلاً من بين ١ ٥٥٥ أصلاً تم التحقق منها مادياً. وفي وقت لاحق، أبلغت الإدارة بالنتائج المستكملة للتحقق المادي لعام ٢٠١٧ على النحو التالي:

- ٢٥ أصلاً قيد الشطب

- ٩٩ أصلاً لم يُحدد مكانها بعد

(د) أُغلق في تموز/يوليه ٢٠١٥ مكتب المخطط العام الذي أنشئ لإدارة مشروع المخطط العام، ومنذ ذلك الحين يتولى مكتب خدمات الدعم المركزية تنفيذ الأنشطة المتبقية. وكان مطلوباً من دائرة إدارة المرافق أن تعمل على المشروع المتبقي مع الخبراء الاستشاريين بالإضافة إلى وظائفهم اليومية في الدائرة.

فرص التعلم

- ❖ كان يمكن لإدارة مشروع المخطط العام من خلال التخطيط التفصيلي والتنفيذ في الموعد المحدد والاستجابة للعوامل الدخيلة، التحكم في التأخير في إنجاز المشروع وما ترتب على ذلك من تصاعد في التكاليف.
- ❖ تتطلب المباني المحددة حديثاً بذل جهود أقل في صيانتها وتصليحها، غير أنه يجري الاضطلاع بأنشطة الصيانة بطريقة فعالة. وكان ينبغي تخفيض نفقات الصيانة باعتماد نهج صيانة مناسب يوافق المخطط العام.

٦ - النتائج

أبلغ الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الخامس عشر أن المخطط العام لتحديد مباني المقر وقّـر مرفقاً محدّداً حديثاً يمكن استخدامه من قِبل جميع الأفراد، ويتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، وخالياً من المواد الخطرة، ومتوافقاً مع مواصفات البناء والحريق والسلامة المعمول بها في المدينة المضيفة، وملبياً لجميع المتطلبات الأمنية الحديثة المعقولة.

(أ) الكفاءة في استخدام الطاقة

انخفض استهلاك الطاقة بدرجة كبيرة بأكثر من ٥٠ في المائة مقارنة بإجمالي الاستهلاك في عام ٢٠٠٦. غير أن أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه^(١) التي وُضعت لرصد الكفاءة في استخدام الطاقة، لا تُستخدم إلا كمصدر ثانوي للمعلومات، كما أن الإدارة لا تستخدمها حالياً لرصد الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني والطوايق.

(ب) استيفاء جميع متطلبات الأمن المعقولة والحديثة

أعلنت الإدارة أن المشروع حقق أهدافه في الحفاظ على التصميم التاريخي الأصلي لمجمع المقر واحترام قيمته، مع تحديث المرافق في الوقت نفسه لاستيفاء معايير العصر من حيث السلامة والأمن والتجهيزات التكنولوجية.

(ج) الاستخدام المرن لأماكن العمل (عدد الموظفين والوفورات في الإجراءات)

بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة في استخدام حيز المكاتب وتحسين الإنتاجية، أُدرج تنفيذ الاستخدام المرن لأماكن العمل كمشروع منفصل في المخطط العام في عام ٢٠١٤، ولا يزال قيد التنفيذ بعد إنجاز كافة أنشطة المخطط العام.

فرص التعلم

❖ تتيح المشاريع مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر الفرص لإجراء تغييرات في حيز العمل الحالي وفقاً لاحتياجات المنظمة، غير أن التدابير المتخذة في مرحلة تخطيط المخطط العام وتصميمه، مثل الاستخدام المرن لأماكن العمل، لم تُدرج في المخطط العام نظراً لظهور هذا المفهوم في وقت لاحق. وبالنسبة للمشاريع المقبلة، فإن إدماج خطة الاستخدام المرن لأماكن العمل في المرحلة الأولى من التخطيط والتصميم، سوف يضمن الاقتصاد والتوفير في الوقت والجهد.

٧ - الخلاصة

يهدف مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى تحديث وتحسين الكفاءة التشغيلية لمباني مقر الأمم المتحدة. وقد وُفّر المخطط العام لتجديد مباني المقر مرفقاً محدّداً حديثاً يمكن استخدامه من قبل جميع الأفراد، ويتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، وخالياً من المواد الخطرة، ومتوافقاً مع مواصفات البناء والحريق والسلامة المعمول بها في المدينة المضيفة، وملبياً لجميع المتطلبات الأمنية الحديثة المعقولة.

ويمكن إكمال التنفيذ الشامل للمخطط العام من حيث تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، والحفاظ على السلامة المعمارية، وما إلى ذلك. وتشير حالات التأخر في التنفيذ وتساعد التكاليف وما إلى ذلك إلى وجود مجالات يمكن أن يساهم فيها التخطيط والميزنة بشكل أكثر تفصيلاً وشمولاً في زيادة فعالية تنفيذ المشاريع المماثلة وإدارتها لتحقيق النتائج المقررة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.

(أ) أداة متابعة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه.